

## ١- مشروع الحكومة الإلكترونية:

### ما هي الحكومة الإلكترونية؟

إنّ الهدف الإستراتيجي من إدارة الحكومة الإلكترونية هو أن يدعم ويبسط تعاملات أصحاب العلاقة في المجتمع الرقمي، وإرضاء احتياجات عملائها بما يتناسب مع تطلعاتهم؛ وذلك بتبسيط آلية حصولهم على الخدمات الإلكترونية عبر القنوات الإلكترونية المختلفة. ومن المعروف أنّ تفعيل تقنية المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تقديم الخدمات لأصحاب العلاقة بسرعة وكفاءة ومصداقية وشفافية عالية مع ضمان تقليل تكلفة إنجاز التعاملات.

### أهداف الحكومة الإلكترونية

إنّ الهدف الإستراتيجي من إدارة الحكومة الإلكترونية هو أن يدعم ويبسط تعاملات أصحاب العلاقة في المجتمع الرقمي. وإرضاء احتياجات عملائها بما يتناسب مع تطلعاتهم؛ وذلك بتبسيط آلية حصولهم على الخدمات الإلكترونية عبر القنوات الإلكترونية المختلفة. ومن المعروف أنّ تفعيل تقنية المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تقديم الخدمات لأصحاب العلاقة بسرعة وكفاءة ومصداقية وشفافية عالية مع ضمان تقليل تكلفة إنجاز التعاملات.

الأبعاد	الأهداف الاستراتيجية
الخدمات الإلكترونية	1 رفع مستوى التحوّل الإلكتروني للخدمات الحكومية.
	2 الارتقاء بتنافسية الدائرة في مجال الحكومة الإلكترونية.
الجاهزية الإلكترونية	3 إقامة بنية تحتية متقدمة، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية.
للجهات الحكومية	4 تعزيز الجاهزية الإلكترونية للجهات الحكومية وحوكمتها.
بيئة تقنية المعلومات والاتصالات	5 توفير البيئة التشريعية والقانونية الملائمة لنجاح استراتيجية الحكومة الإلكترونية لدائرة الأراضي والمساحة.

## نطاق عمل المشروع:

- تطوير خطة التحول للمعاملات الالكترونية والخطة التنفيذية.
- جمع متطلبات الأعمال وتحليلها وإعادة هندسة الإجراءات وإعداد الوثائق الخاصة بهذه المرحلة.
- توريد خدمات النظام والذي يتضمن تصميم، تطوير، تنزيل، تعريف، تشغيل، فحص وربط البرمجيات والأجهزة الخاصة (إن لزم الأمر) بالمشروع، وإعداد الوثائق الخاصة بهذه المرحلة مع ضمان أمن وحماية المعلومات.
- نقل المعرفة للجهات المشغلة للنظام وتدريبهم على وظائف النظام.
- توفير خدمات إدارة المشروع.
- دعم العمليات والصيانة للمشروع.

## مبررات المشروع:

تحسين بيئة الأعمال وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة والحد من التزوير والمحسوبية، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد والمال على متلقي الخدمة من خلال توفير وسائل متعددة للحصول على الخدمة والربط الالكتروني بين المؤسسات التي تشترك في تقديم خدمات للمواطنين والأعمال.

## مكونات المشروع:

يُعتبر هذا المشروع من الخدمات المتداخلة والتي تقدمها دائرة الأراضي والمساحة كمزود خدمة رئيسي، وتشترك معها عدة مؤسسات حكومية في تقديم هذه الخدمات حيث سيوفر المشروع الخدمات التالية إلكترونياً:

١- موافقات التملك لغير الأردنيين.

- ٢- موافقات التملك للأشخاص المعنويين.
- ٣- موافقات بيع عقار مسجلٍ لغير أردنيين.
- ٤- معاملات البيع/ الهبة.
- ٥- معاملات الاعفاءات من الرسوم.
- ٦- إصدار إخراج القيود.
- ٧- إصدار المخططات.
- ٨- خدمة الرصد الميداني.
- ٩- تطوير وتحديث موقع دائرة الأراضي والمساحة.

#### الكلفة التقديرية للمشروع:

تقدر الكلفة بـ: ١,٢٥١,٨٨٩,٤ (مليون ومائتان وواحد وخمسون ألفاً وثمانمائة وتسعة وثمانون ديناراً وأربعمائة فلس) شاملاً جميع الضرائب والرسوم بما فيها الضريبة العامة على المبيعات.

يقدر الوقت اللازم لتنفيذ المشروع بـ: ٥٥٠ يوم عمل.

تاريخ بدء المشروع (أمر المباشرة): ٢٠١٥/٩/١.

التاريخ المتوقع لإنهاء المشروع : مازال تحت التنفيذ(خدمات المرحلة الثالثة).

#### شركاء الخدمة (Stakeholders):

تتشرك المؤسسات التالية مع دائرة الأراضي والمساحة في تقديم هذه الخدمات، حيث يعتبر هؤلاء الشركاء من المتطلبات الأساسية لتنفيذ هذا المشروع:

- أمانة عمان الكبرى
- وزارة الشؤون البلدية
- وزارة العدل
- وزارة الداخلية
- وزارة الصناعة والتجارة
- دائرة الأحوال المدنية والجوازات
- سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
- سلطة إقليم البتراء
- سلطة وادي الأردن
- دائرة مراقبة الشركات
- مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري
- هيئة المناطق التنموية والحررة
- مديرية مؤسسة الإسكان والأشغال العسكري

### **المهام المنجزة:**

نسبة إنجاز المشروع الكلية: 85%

نسب الإنجاز التفصيلية لكل مرحلة من مراحل المشروع:

المرحلة	نسبة الانجاز
هيكلية المؤسسة	100%
هندسة إجراءات العمل	100%
الحل الفني	80%
البنية التحتية	100%
أمن المعلومات	100%
إدارة التغيير	65%
إدارة الجودة	100%

- تم اطلاق خدمات المرحلة الاولى (اخراج القيد واصدار المخطط) للمواطنين الاردنيين، الشركات، الاجانب وربطها مع الدفع الالكتروني.
- انشاء محطات الكترونية (اكشاك الكترونية) في مديريات التسجيل ومركز الدائرة لمساعدة متلقي الخدمة على استخدام الخدمات الالكترونية.
- اطلاق خدمات المرحلة الثانية ( الاعفاءات من الرسوم، موافقات البيع لغير الاردني والرصد الميداني).
- تم طرح عطاء اعادة هندسة الاجراءات لخدمات دائرة الاراضي والمساحة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك من اجل تحويلها الى خدمات الكترونية.
- تم اطلاق تطبيقات الهاتف النقال للاستفسار عن مخطط ارض او احداثيات او موقع القطعة للهواتف الذكية التي تستخدم تطبيق (Androide,IOS).

#### النتائج المتوقعة :

توفير نظامٍ إلكترونيّ يتيح الحصول على الخدمات إلكترونياً، بالإضافة إلى رفع كفاءة الموظفين من خلال تلقي التدريب ونقل المعرفة اللّازمين لتنفيذ المشروع، وتسهيل الخدمات وتمكين المؤسسات الحكومية والمواطنين من السير بإجراءات معاملاتهم إلكترونياً وبكل سهولة ويسر، وضمان الشفافية في الإجراءات والخدمات وجذب الاستثمارات من خلال تسهيل المعاملات الحكومية وتخفيض التكاليف الحكومية.

## ٢- مشروع تحسين البيانات ومطابقة الصحائف:

**الهدف العام:** رفع مستوى تطابق وشمولية المعلومات العقارية (السجل والخارطة) وضمان هذا التطابق والشمول من خلال الإجراءات والبرامج؛ لتلبية حاجات متلقي الخدمة.

### الأهداف الفرعية:

- ١- معلومات الصحائف البيضاء والإلكترونية والحمراء متطابقة.
- ٢- كافة نتائج المعاملات الفنية على الخرائط معكوسة.
- ٣- موجودات السجل العقاري متطابقة.
- ٤- نسبة إضافة الأرقام الوطنية على سجلات العقار مع نهاية عام ٢٠١٧ بلغت ٨٧,٦٦%.

### مراحل المشروع:

#### المرحلة الأولى:

- بناء DLS -KEY من الخارطة.
- بناء DLS -KEY من السجل.

**المرحلة الثانية:** مطابقة الصحيفة الإلكترونية مع البيضاء.

**المرحلة الثالثة:** مطابقة الخارطة مع السجل.

- عدد القطع على السجل: (1,636,206) قطعة.
- عدد الشقق: (551,960) شقة.
- نتيجة التطابق بين السجل والخارطة: (1,628,613) قطعة.
- نسبة التطابق مع السجل 99.69%.

## نطاق المشروع:

- مركز الدائرة وكافة مديريات التسجيل.
- كافة سجلات وخرائط الأراضي وأماك الدولة في المملكة.

## تُقسم بيانات دائرة الأراضي إلى قسمين:

- بياناتٌ تسجيليةٌ تُعنى بالحقوق "السجلات بكافة أنواعها".
- بياناتٌ فنيةٌ تُعنى بشكل الحقوق وحدودها "الخرائط".

## إحصائيات الملكيات:

- عدد الملكيات الكلي للمواطنين: (4,561,984) ملكية.
- عدد الملكيات المرتبطة برقم وطني: (3,999,204) ملكية.
- عدد الملكيات المرتبطة برقم متسلسل: (562,780) ملكية.

## مطابقة السجلات:

- عدد السجلات الكلي لكافة المديريات: (11,244) سجلاً.
- عدد السجلات التي لم يتم مطابقتها: (10,733) سجلاً.
- نسبة السجلات التي تم مطابقتها: (95%).

## مرحلة تقليل الفروقات:

١- مطابقة السجل مع الخارطة: إصدار التقارير بقطع الأراضي الموجودة على السجل وغير الموجودة على الخارطة.

٢- مطابقة الخارطة مع السجل: إصدار التقارير بقطع الأراضي الموجودة على الخارطة وغير الموجودة على السجل.

٣- تزويد المديرية والأقسام المعنية لمعالجة الفروقات بين السجل والخارطة حيث أن معظم المشاكل هي:

- قطعٌ مستبدلةٌ وما زالت فعالة على الصحيفة الإلكترونية.
- إدخالاً خاطئاً على السجل.
- معاملات إفرازٍ سابقةٍ غير معكوسة.
- وجود أحياء على السجل غير موجودة على الخارطة (مشكلة DLS-KEY).

### مرحلة بناء DLS-KEY :

- بناء مفتاح الأراضي على السجل (قرية، حوض، حي، رقم القطعة).
- بناء مفتاح الأراضي على الخارطة (قرية، حوض، حي، رقم القطعة).

### توصيات عامة:

- الاستمرار بمشروع مطابقة الصحائف وحل كافة المشاكل التسجيلية العالقة وضمان آلية تطابقٍ دائمةٍ لكافة أنواع الصحائف.
- تفعيل نظام أرشفة عقود البيع وبيانات التغيير في مديريات التسجيل.
- تثبيت الرقم الوطني من خلال عقود البيع دون مراجعة صاحب العلاقة.

### ٣- أرشفة وتوثيق وترميم أملاك الدولة:

**الهدف العام:** بناء نواة قاعدة بياناتٍ لأملاك الدولة مؤرشفةٍ وموثقةٍ ومصانةٍ ومحمية، يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

### الأهداف الفرعية:



١. أرشفة وترميم وتوثيق وحوسبة بيانات أملاك الدولة من كتبٍ ومخاطباتٍ رسميةٍ ومعاملاتٍ متعلقةٍ بها منذ تاريخ تأسيس الإمارة وحتى تاريخه.
٢. حصر الأراضي المسجلة باسم الخزينة ونوعها (مفوضةً أو مؤجرةً أو مخصصةً)، وما استجد عليها.
٣. توفير الوقت والجهد للموظف العام وملتقى الخدمة على السواء لإنجاز المعاملات واسترجاع أية معلومةٍ تتعلق بأملاك الخزينة، والرد عليها بشكلٍ دقيقٍ بسهولةٍ وسرعةٍ كبيرة.
٤. توفير حيزٍ مكانيٍّ إضافيٍّ في مديرية أملاك الدولة يمكن استخدامه لحفظ أوراق المعاملات والمخاطبات التي تمَّ إغلاقها أو الانتهاء منها في مستودعاتٍ آمنةٍ ودائمة.

**فترة المشروع:** من 11 / 6 / 2011 ولغاية 31 / 12 / 2018، كمرحلةٍ أولى قابلةٍ للتمديد.

### إنجازات المشروع:

#### في المرحلة الأولى:

- ترميم سجلات مستودعات أملاك الدولة بنسبة (74.8%)
- فرز مرحلةٍ أولى لكافة السجلات المرممة بنسبة (٥٨,٢٦%).
- تدقيق مرحلةٍ ثانيةٍ لكافة السجلات المفرزة ومرحلةٍ أولى بنسبة (45.7%).

#### في المرحلة الثانية:

- مرحلة تحسين البيانات: إغلاق القرارات التي لم يتم تنفيذها من قبل مديريات التسجيل بنسبة (55.2%).
- تصوير جداول التفويض ووضع اليد لدى مركز التوثيق الملكي وربطها بأنظمة الدائرة بنسبة (١٠٠%).

#### في المرحلة الثالثة:

- مطابقة صحائف أملاك الدولة البيضاء والمستبدل والإلكترونية في مديريات التسجيل بنسبة إنجازٍ بلغت (92.9%).
- نسبة الانجاز العام (75.25%).

## 5 - مشروع الرفع المساحي لقرى وادي الأردن:

**الهدف العام:** رفع مساحي وإنتاج لوحات وفق واقع الحال للقرى الواقعة ضمن منطقة وادي الأردن، وإصدار سندات تسجيل للقطع المفرزة حسب جداول التوزيع المعدة من قبل السلطة، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- ١- رفع مساحي لكافة مناطق التنظيم (رصد الواقع بما يحتوي من أبنية وأسوار وقنوات وطرق).
- ٢- إنتاج مخططات تنظيمية محوسبة تعكس الواقع.
- ٣- فتح قيود تسجيلية وإصدار سندات التسجيل.
- ٤- إنتاج الخرائط الكادسترائية.

الموارد البشرية:

الفريق الميداني بعدد (٨) موظفين متواجدين في مجمع خاص للسلطة في الشونة الشمالية.

الكادر التنفيذي المساند:

- ١- فرقة تسوية الأغوار الجنوبية ضمن الأغوار الجنوبية، العقبة ووادي عربة.
- ٢- فريق تدقيق وتنظيم للمعاملات مكون من (١١) موظف من الخدمات المساحية.

**سلطة وادي الأردن:**

إنجازات اتفاقية عام (٢٠١٧):-

عدد الإنجاز	المهمة
-------------	--------

٤٥٠	معاملات إفرافية متفرقة.
٤٠٠	كشوفات ميدانية مختلفة.

هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة:

- الدعم الفني

- كشوفات فنية / ميدانية عدد ٣
- تقديم المشورة والإجابة عن الاستفسارات سواء رسمياً أو ودياً.

سلطة منطقة العقبة الاقتصادية:

- من خلال مذكرة التفاهم بتاريخ ٢٠١٣-٢-٢١ لمدة (٥) سنوات تلتزم الدائرة بتقديم خدماتها بما يساعد السلطة لتنفيذ خططها وبرامجها للمجتمع المحلي وكانت الإنجازات كما يلي:
  - ١- تنظيم معاملات إفرافية اعتيادية بما يقارب (٢٠) معاملة.
  - ٢- تنظيم معاملات للأجهزة الرسمية بعدد (٨) معاملات.
  - ٣- تفعيل الربط الإلكتروني للخرائط.
  - ٤- تنظيم معاملات إفرافية لمشروع مرجان.

٦- مشروع التوثيق/ مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي:

**نبذة عن المشروع:** يهدف المشروع إلى قيام مركز التوثيق الملكي بكافة أعمال الترميم والأرشفة للسجلات والوثائق في دائرة الأراضي والمساحة. وقد تم البدء بالمشروع في عام ٢٠٠٦ ولا يزال العمل مستمراً.

#### **إنجازات المشروع:**

تم أرشفة ثمانمائة ألف وخمسمائة (800,500) عقد بيع، وعكسها على أقراص مرنة ولا يزال العمل جارٍ على أرشفة عقود البيع.

### **٨- مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي لتقليل الفروقات بين الواقع والخرائط الكادستراية في الأردن:**

**إسم المشروع :** تقليل الفروقات بين الواقع والخرائط الكادستراية في الأردن لصالح دائرة الأراضي والمساحة.

**الهدف العام :** وضع نظام مستدام لإدارة الأراضي في الأردن يستند الى نظام المعلومات الجغرافية(GIS).

#### **الأهداف الرئيسية :**

تعزيز القدرات التقنية والإدارية في دائرة الأراضي والمساحة في مجال الكادستر وإدارة الأراضي وذلك من أجل توفير معلومات كاملة ودقيقة وموضوعية ومحدثة وتجنب الازيادات الفنية والقانونية الحاصلة من الفروقات المساحية والذي يأتي في إطار تطوير الخدمات العامة وتحسينها وتسهيل وصول المواطنين والمستثمرين اليها بالتشارك مع امانة عمان الكبرى ووزارة الشؤون البلدية والمركز الجغرافي الملكي الاردني ضمن سعي الحكومة الى تسهيل الخدمات العامة المقدمة من الدائرة وغيرها من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي الخدمي لتأثيرها المباشر وغير المباشر على بيئة الاستثمار.

#### **محاوَر المشروع :**

يتألف المشروع من خمس محاور رئيسية تتداخل وتتكامل فيما بينها لتحقيق الهدف الرئيسي للمشروع وهي:

■ **الأول: استراتيجية وخطّة تنفيذية لتقليل الفروقات بين الواقع والخرائط العقارية.**

المخرجات الرئيسية التي سيتم تحقيقها في نهاية المشروع لهذه النتيجة هو توحيد نظام الاحداثيات في الدائرة والذي سيؤدي إلى المساعدة في حلّ مشكلة الإزاحات وتثبيت الحدود وتسوية النزاعات بين المتجاورين في منطقةٍ ريادةٍ مختارة خلال فترة المشروع، متضمناً دراسة واقتراح تعديلاتٍ قانونيةٍ لحلّ مشكلة الإزاحات.

■ **المحور الثاني: المعلومات العقارية للأبنية ممثلة على الخرائط في منطقةٍ ريادةٍ.**

المخرجات الرئيسية التي سيتم تحقيقها في نهاية المشروع لهذه النتيجة هو بناء طبقة الأبنية بكافة تصنيفاتها على قواعد البيانات الجغرافية في منطقةٍ ريادةٍ مختارة، واستكمال المعلومات المساحية وضمان وإحكام إجراءات التعديل والتحديث.

■ **المحور الثالث: إعادة هندسة الإجراءات الكادسترائية مطبّق ومقيّم.**

المخرجات الرئيسية التي سيتم تحقيقها في نهاية المشروع لهذه النتيجة هو ضمان أنّ إجراءات الخدمات المساحية فعّالة وذات كفاءةٍ عاليةٍ من وجهة نظر الوقت والكلفة وعدد الخطوات لتحقيق رضی متلقي الخدمة.

■ **المحور الرابع: خطة بناء القدرات – فيما يتعلّق بالفروقات – معتمدة ومطبقة.**

المخرجات الرئيسية التي سيتم تحقيقها في نهاية المشروع لهذه النتيجة هو تطوير وتنفيذ خطة عملٍ لبناء قدرات موظفي الدائرة لمعالجة مشكلة الإزاحات؛ لتحسين وتعزيز طرق خدمة العملاء.

■ **المحور الخامس: تعاونٌ مؤسسيّ وتبادلٌ معلوماتيّ متفق عليه بين الشركاء الاستراتيجيين.**

المخرجات الرئيسية التي سيتم تحقيقها في نهاية المشروع لهذه النتيجة هو تطوير وتنفيذ خطة عملٍ مشتركةٍ رياديةٍ لزيادة وتحسين وتعزيز التعاون والتبادل المعلوماتي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في حلّ مشكلة الإزاحات من خلال المشاركة في كافة فعاليات المشروع لتقريب وجهات النظر والعمل بقربٍ وتشاركٍ أكثر في كافة المسائل الفنيّة والتنظيميّة ومواضيع معايير المعلومات.

**الفترة الزمنيّة:** ٢٠١٥ - ٢٠١٧ / (١٨ شهراً).

**ميزانية المشروع:** EUR 1,000,000، ممولّ من قبل الاتحاد الأوروبي.

**الشريك الرئيسي للتوأمة:** الهيئة السويدية للخرائط، ووكالة كاداستر الهولندية.

**الجهة المستفيدة والهيئات المشاركة:** دائرة الأراضي والمساحة، أمانة عمان الكبرى، وزارة الشؤون البلدية، والمركز الجغرافي الملكي.

#### **إنجازات المشروع :-**

١. تحديد الاستراتيجيّة التي سيتمّ تبنيها في مجال تقليل الفروقات .
٢. اعتماد الاستراتيجيات والتوصيات الخاصة ببناء طبقة الابنية والاجراءات الفنيّة المتعلقة بها
٣. مناقشة التعميم الفني الخاص بجمع بيانات الابنية مع نقابة المساحين المرخصين للتأكد من عدم التعارض .
٤. تحديد التوصيات والتحسينات والتبسيطات للزّمة لاجراءات سير معاملة الافراز
٥. اعداد مسودة إتفاقية تعاون وتبادل معلوماتي مع الشركاء الاستراتيجيين وجاري العمل على إعتماها.